# الشباب الروسي .. تحديات هامة وسياسات فعالة

(**السياسة الدولية**، العدد ٢١١، يناير ٢٠١٨)

---

**د. نورهان الشيخ**

إن أمة بلا شباب واعى قادر على المشاركة بفعالية فى العملية التنموية هى أمة بلا مستقبل، ومستقبل أى دولة يبدأ من النهوض بالشباب وتغيير صورة المستقبل لديهم. فالاستثمار فى الشباب هو بداية الصحوة لأى أمة باعتبارهم سواعد التنمية، وهم الضمانة الأساسية لاستمرارها، وبدون مشاركة جادة من جانب الشباب فى العملية التنموية ودمجهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً فى المجتمع لا يمكن تصور حدوث تنمية حقيقية ومستدامة. ومن ثم فإن التنمية البشرية مازالت هى حجر الزاوية فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة حيث تنطوى على إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهة أفضل للأفراد والمجتمع ككل، فالبشر هم الهدف الأساسى للتنمية، وهم أيضاً الأداة الأساسية لتحقيقها. والتنمية بهذا المعنى لا تعنى فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع أو حتى الأفراد وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم فى المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم.

وعلى مدى العقدين الماضيين ازداد عدد الشباب (المرحلة العمرية مابين ١٥ إلى ٢٤ سنة ) فى العالم على نحو ملحوظ، وأصبحوا يمثلون ١٨% من سكان العالم، ٨٥% منهم يعيشون فى الدول النامية. فإذا أضفنا إليهم شريحة النشء نجد أن من هم دون الرابعة والعشرين يمثلون نصف سكان العالم تقريباً. ويفسر هذا تزايد الاهتمام الدولى بالشباب منذ إعلان الأمم المتحدة عام ١٩٨٥ عاماً دولياً للشباب، وإعلانها فى ديسمبر ١٩٩٩ الثانى عشر من أغسطس من كل عام يوماً دولياً للشباب، يتم خلاله طرح قضاياهم وما يواجهونه من مشكلات، وبلورة برامج العمل لمواجهتها والنهوض بأوضاعهم. أعقب ذلك إصدار الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ أجندة العمل فى مجال الشباب بهدف تمكينهم على النحو الذى يحقق التنمية والسلام فى العالم. الأمر الذى دفع بقضايا الشباب لتحتل مكان الصدارة عند صياغة السياسات الوطنية والدولية، وأصبح تمكين الشباب وتفعيل مشاركته فى عملية التنمية المجتمعية الشاملة أحد أولويات العمل الوطنى والدولى.

تزامن هذا مع التطورات الهامة التى قادها الشباب والمتمثلة فى الثورات الملونة فى الفضاء السوفيتى والتى بدأت فى جورجيا عام ٢٠٠٣ ثم أوكرانيا ٢٠٠٤، وقرجيزستان ٢٠٠٥، وكذلك موجة الثورات العربية التى بدأت فى العالم العربى عام ٢٠١١، وكون الشباب المحرك الأساسى لهذه التطورات عميقة التأثير فى مجتمعاتها على اختلاف بنيتها الثقافية والاجتماعية ونظمها السياسية وأوضاعها الاقتصادية أدى إلى أن فرضت قضايا الشباب نفسها بقوة أكبر على أجندات مختلف الدول ومنها روسيا.

وعقب فترة من تردى أوضاع الشباب فى روسيا وإهمال قضاياهم خلال حقبة التسعينات نتيجة التداعى العام الذى أعقب تفكك الاتحاد السوفيتى، كان جزءاً من الصحوة الروسية التى بدأت منذ تولى الرئيس بوتين السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، إحياء الاهتمام بالشباب، وتبنى استراتيجية شاملة للنهوض بأوضاعه والتعاطى بفاعلية مع التحديات والمشكلات التى تواجهه وتؤرق مستقبل روسيا.

**أولها**، التحدى الديموجرافى، فى ضوء محدودية أعداد الشباب بالنسبة لإجمالى السكان، أو ما يطلق عليه الهرم المقلوب حيث أن نسبة من هم فى سن الشباب (١٥ – ٢٤ سنة) فى روسيا لا تتجاوز ١٠% أى ما يعادل ١٤ مليون نسمة، فى حين أن ثلث السكان من كبار السن (٥٥ سنة فأكثر) وفق تقديرات عام ٢٠١٧. يضاعف من خطورة الأمر أن روسيا من أقل دول العالم من حيث نسبة النمو السكانى والتى تبلغ (٠٨ , – %) نتيجة زيادة نسبة الوفيات عن نسبة المواليد، مما يؤدى إلى تراجع عدد سكان روسيا باطراد منذ مطلع التسعينيات نتيجة حالة عدم الاستقرار التي سادت البلاد وتردى مستوى المعيشة والخدمات في الفترة التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي، وذلك بمقدار ٧٠٠ ألف نسمة سنويا تقريباً. مما يؤثر سلباً وعلى نحو مباشر على الاقتصاد والأمن القومى الروسي، لأنه يعني نقصا حادا في الأيدي العاملة وفي أفراد القوة العسكرية الروسية. ووفقاً لتنبوءات تقرير الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ فإن عدد سكان روسيا من المفترض أن ينخفض بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بعددهم عام ٢٠٠٢ والذى كان آنذاك ١٤٥ مليون نسمة.

ويبدو الوضع أكثر خطورة فى المناطق الشمالية لروسيا خاصة في سيبيريا والمناطق الشرقية، والتى كادت أن تصبح مهجورة تماما، وعلى سبيل المثال هناك تناقص حاد فى عدد سكان جمهورية "تشكوتكا" الشمالية الغنية بالنفط والثروات الطبيعية الهائلة، لأكثر من ٥٠ % خلال عشر سنوات (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) حسب تقدير لجنة الإحصاء الفيدرالي الحكومية في

روسيا، وكذلك جمهورية "ماجادان" الشمالية أغنى المناطق بالنفط في سيبيريا والتي تناقص عدد سكانها بنسبة ٣٦% ، وتم إغلاق بعض المدارس في بعض المدن الشمالية لعدم كفاية عدد الطلاب. وترفض القيادة الروسية، ويدعمها فى ذلك الرأى العام الروسى، فتح أبواب روسيا أمام المهاجرين الأجانب لسد الفجوة في الأيدي العاملة كما فعلت الكثير من الدول الغربية، ولا يسمح سوى للسلاف من ذوي الأصول الروسية فقط بالهجرة إلى روسيا، ومن المعروف أن هناك نحو ٢٥ مليون روسي منتشرون في الجمهوريات السوفيتية السابقة.

فى هذا السياق، تقدر الدولة الروسية عالياً الشباب وتعتبرهم ثروة قومية، كما تعتبر زيادة عدد المواليد لضخ دماء شبابية جديدة هدف قومى تسعى إليه وأحد أولويات الحكومة الروسية. واعتمدت الأخيرة منذ عام ٢٠١٠ خطة مكثفة للتنمية السكانية تعتمد على تشجيع الأسر الروسية على الإنجاب بمنح علاوات ومنح للأسر التي تنجب الطفل الثاني بمقدار ثمانية آلاف روبل شهريا ( نحو ٣٠٠ دولار)، وتتضاعف المنحة عند الطفل الثالث. وزيادة الدعم الحكومي للطفل الواحد بمقدار الضعف ليصل إلى ١٥٠٠ روبل روسي بما يعادل ٥٥ دولارا شهريا، كما قرر منح المرأة التي ستختار إنجاب طفل ثان مكافأة قدرها ٢٥٠ ألف روبل بما يعادل عشرة آلاف دولار. وضاعفت الحكومة الروسية الدعم الذي تحصل عليه الأسر التي تعيل أطفال ليسوا أطفالها ليصبح ٤٥٠٠ روبل بما يعادل ١٦٦ دولاراً في الشهر. هذا إلى جانب التسهيلات الأخرى والدعم المقدم للأسر الكبيرة ومنها استخدام الميترو مجاناً وغيرها من الحوافز.

ويستقبل الرئيس الروسي، في الأول من يونيو من كل عام، والذي يصادف يوم الطفل العالمي، الأسر الكبيرة لتكريمها على الجهود التي تبذلها من أجل تربية أطفالها، وتشجيعها على تحمل هذه المسؤولية والتأكيد على أهمية ذلك للأسرة والمجتمع، ويقوم خلالها بمنح هذه الأسر كثيرة الأطفال (٧ و٨ أطفال وحتى ١٢ طفلا) وسام "مجد الوالدين" والذي يشمل أيضا حوافز مادية تبلغ ١٠٠ ألف روبل (١٥٠٠ دولار)، وتم منح الوسام لأكثر من ٣٠٠ شخص خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٦، وذلك بهدف تشجيع الأسر على الإنجاب. وخلال حواره السنوى المباشر مع المواطنين هذا العام اعتبر الرئيس بوتين أن نجاح الحكومة فى زيادة معدلات المواليد عن تلك الخاصة بالوفيات إنجاز هام سيسهم فى تحسين الوضع الديموجرافى فى البلاد.

**التحدى الثانى** تمثل فى عزوف الشباب عن المشاركة وغياب ظهير شبابى داعم للدولة الروسية فى حركتها وسياساتها. ومن هنا كان تشجيع تشكيل الحركات الشبابية الموالية للكرملين والداعمة للدولة الروسية، وأبرزها حركة "ناشي" التى تأسست فى أبريل ٢٠٠٥، وفى غضون عامين وصلت العضوية بها إلى ١٢٠ ألف عضو فى الفئة العمرية (١٧ – ٢٥ عاماً). وكان

الدعم الرئاسى لها واضح منذ البداية حيث ألتقى الرئيس بوتين في ٢٦ يونيو ٢٠٠٥ مع مجموعة من أعضاء ناشي وأعرب عن دعمه وترحيبه بالحركة. وللحركة نشاط تطوعى هام في دور الأيتام ودور المسنين، وتساعد على استعادة الكنائس والنصب التذكارية للحرب، وتنظم حملات ضد تعاطى الكحوليات والتدخين باعتبارها تضعف القدرة على العمل والانتاج، وضد التعصب العنصري أيضاً. كما تنظم الحركة مخيمات ومعسكرات صيفية في جميع أنحاء روسيا وذلك لجذب وتدريب الأعضاء الجدد، إلى جانب المعسكر السنوى للحركة الذى يعقد على بعد ٢٠٠ ميل خارج موسكو، ويشارك فيه أكثر من ١٠ آلاف عضو، ويتضمن محاضرات وأنشطة رياضية وغيرها.

وللحركة بعض الأنشطة ذات الطابع والأهداف السياسية الداعمة لمواقف الدولة الروسية فى مواجهة ما تعتبره سياسات مناوئة لموسكو من جانب دول أخرى، ومثال ذلك الحملة التى شنتها "ناشى" ضد سفير المملكة المتحدة فى موسكو نتيجة خطاب أعتبر مسئ ألقاه خلال مؤتمر للمعارضة الروسية تحت عنوان "روسيا أخرى" فى يوليو ٢٠٠٦. وفي أبريل ومايو ٢٠٠٧، نظم أعضاء حركة "ناشي" احتجاجات يومية أمام السفارة الاستونية في موسكو احتجاجا على نقل الجندي البرونزي، الذى يعتبر رمز سوفيتى لبطولات الحرب العالمية الثانية، في العاصمة تالين إلى مقبرة عسكرية. كما شارك بعض أعضاء الحركة، في مارس ٢٠٠٩، فى احتجاجات نظمها نشطاء اللجنة الفنلندية المناهضة للفاشية في هلسنكي بفنلندا، للتنديد بنشر كتاب جديد عن "الاحتلال السوفيتي" لإستونيا، باعتباره ينكر الدور السوفيتى فى الكفاح ضد النازية وتحرير شرق أوروبا منها. وفى ديسمبر ٢٠١١ نظم أعضاء "ناشي" مظاهرات كبيرة مؤيدة للكرملين والرئيس بوتين ردا على الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١.

هناك أيضاً "الحرس الشبابى لروسيا الموحدة"، الذى تأسس عام ٢٠٠٥، ويضم أكثر من ١٦٠ ألف شاب، بهدف توحيد الشباب الروسى ودعم مشاركته الاجتماعية والسياسية. ويعتبر الظهير الشبابى لحزب روسيا الموحدة، وله ٨٥ فرع فى أنحاء روسيا بما فيها القرم. وينظم الحرس الشبابى العديد من البرامج فى مجال التطوع والصحة والبيئة والطاقة والابتكار وتلك المعضدة للقيم والانتماء الوطنى والتوعية بالتاريخ.

**التحدى الثالث**، يتعلق بإدماج الشباب فى عملية التنمية فى ضوء ارتفاع نسبة البطالة والتى وصلت إلى ٥.١% في يونيو ٢٠١٧، صحيح إن هذه النسبة أقل قليلاً من نظيرتها العام الماضى والتى بلغت ٥.٤%، إلا إنها ما زالت مؤرقة للشباب والدولة على السواء. فحوالى ١٠% من الخريجين في روسيا يجدون صعوبة فى الحصول على وظيفة بعد التخرج بسبب زيادة أعداد

خريجى مؤسسات التعليم العالي، وذلك وفقاً للتقرير الذي أعده المركز التحليلي التابع للحكومة الروسية عن الوضع في مجال التعليم. وفى بداية عام ٢٠١٧، تجاوز العرض بين الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الطلب بنسبة ١٨%. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، هناك حوالي ٧٠ مليون شخص في سن العمل في روسيا، منهم حوالى ٧ ملايين عاطل عن العمل. وقد فاقم من الوضع الأزمة التى عانى منها الاقتصاد الروسى على مدى العاميين الماضيين نتيجة الانخفاض الحاد فى أسعار النفط وتباطئ الأداء الاقتصادى. ومع الانحسار النسبى للأزمة بدأت معظم الشركات فى الاستقرار، وبالتالي جذب المتخصصين المؤهلين بشكل أكثر نشاطاً.

وتعتبر البطالة أهم وأخطر التحديات التى تواجه الشباب إنطلاقاً من أن العمل يعد متطلب ضرورى وسابق للاندماج الاجتماعى والسياسى للشباب، كما أنه يمنحهم الثقة بالنفس والاستقلالية والاعتماد على الذات وغيرها من مقومات الشخصية السوية البناءة. هذا فى حين تؤدى البطالة إلى انحراف الشباب وانخراطهم فى أنشطة غير سوية تضر الفرد والمجتمع.

وتبذل الحكومة الروسية جهداً واضحاً لتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة تستوعب طاقات الشباب. فمن ناحية اتجهت الحكومة الروسية لتوطين الاستثمارات الروسية فى الداخل الروسى والحد من تدفقها للخارج من خلال اتاحة فرص مجدية وهامة لرأس المال الروسى للاستثمار فى روسيا. وتعتبر موسكو هروب رؤوس الأموال الروسية للخارج تحدى رئيسى يعوق تنمية الاقتصاد الروسى وما يرتبط بذلك من توفير فرص عمل للشباب. ففي عام ٢٠١٥ بلغ حجم رؤوس الأموال الروسية التى خرجت من روسيا ٥٧ مليار دولار، بينما غادرها ١٥١.٥ مليار دولار عام ٢٠١٤. من ناحية أخرى، تسعى موسكو إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وقد أصبح الشرق هو المصدر الواعد للاستثمارات بالنسبة لروسيا، التى تراجعت بالنسبة لها الفرص فى الاقتصادات الغربية نتيجة أزماتها الداخلية من ناحية، والعقوبات المفروضة عليها من الغرب من ناحية أخرى على خلفية الأزمة الأوكرانية، لتبقى الفرص فى الاقتصادات الشرقية هى الأوفر حظاً.

ومن المعروف إنه فى عام ٢٠١٣ احتلت روسيا المركز الثالث عالميا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها، حيث ارتفع حجم هذه الاستثمارات فى الاقتصاد الروسى بنسبة ٨٣%، بقيمة ٩٤ مليار دولار، إلا إن توتر العلاقات مع الغرب ألقى بظلال واضحة على حجم الاستثمارات المتدفقة لروسيا خلال عام ٢٠١٤، مما دفع روسيا إلى الاتجاه شرقاً لفضائها الآسيوى وذلك فى إطار رؤية الرئيس الروسى بوتين حول "إعادة التوازن" بالتوجه شرقاً نحو آسيا حيث ثانى وثالث أكبر اقتصاد عالمى ممثلاً فى الصين واليابان على التوالى،

وعشرة من أكبر عشرين اقتصاد فى العالم، وأجيال متتابعة من "النمور الآسيوية" باقتصاداتها الصاعدة سريعة النمو فى جنوب شرق آسيا.

وتتخذ موسكو العديد من الاجراءات لتشجيع الاستثمار فى منطقة الشرق الأقصى منها تطوير البنية الأساسية اللازمة، وتقديم الدعم الحكومى المباشر للمستثمرين لتطوير خطوط النقل وإمدادات الطاقة وغيرها من البنى التحتية التى تعد متطلب ضرورى لبدء المشروعات الانتاجية المختلفة فى المنطقة. وأكد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين على أن روسيا ستقدم للمستثمرين أفضل الشروط لتنفيذ الأعمال لتمكين منطقة الشرق الأقصى الروسية من المنافسة بنجاح مع مراكز الأعمال الرئيسية فى روسيا والعالم. واستحدثت موسكو ما يطلق عليه منتدى الاقتصاد الشرقي (EEF) بهدف حث دول العالم على المشاركة في تطوير منطقة الشرق الأقصى الروسى، وتعريف المستثمرين الروس والأجانب بالتسهيلات الجديدة الداعمة للاستثمار فى المنطقة، والتى تتضمن تسهيلات جمركية وضريبية تُمنح حصراً للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الشرق الأقصى الروسى، الذى يعد منطقة بكر غنية بمصادر الطاقة والمعادن الثمينة والهامة، غير المستغلة بالكامل.

**التحدى الرابع** يتعلق بثورة التطلعات لدى الشباب الروسى، فقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات وانفتاح الشباب على العالم الخارجى خاصة الاتحاد الأوروبى إلى تغير واضح فى أولوياتهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم نتيجة اطلاع الشباب على أنماط حياة ومستويات معيشة ورفاهية أعلى لم تكن معروفة لديهم من قبل، وقد أحدث ذلك ما يشبه ثورة من التطلعات لدي الشباب. وتبرز خطورة ذلك بالنظر إلى اعتبارين، الأول أن جيل الشباب الحالى فى روسيا لم يذق مرارة التدهور الحاد خلال التسعينات ويقارن نفسه بالغرب وليس بعهود قاسية سابقة فى روسيا، خلافاً للأجيال الأكبر سناً التى تشعر إنها فى وضع أفضل، وتدرك حجم الإنجاز الذى تحقق مقارنة بالوضع الذى عايشته فى التسعينات.

والثانى، أنه فى الوقت الذى يقارن فيه الشباب أنفسهم بنظرائهم فى الغرب، ويتطلعوا لرفاهية مماثلة، تمر روسيا بأزمة اقتصادية ألقت بظلال واضحة على مستويات المعيشة. ففى عام ٢٠١٥، وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، تجاوز إنفاق المواطنين الروس حجم دخولهم، وبلغ الفرق بين دخل السكان ونفقاتهم ٤٢٠ مليار روبل (٥.٥ مليار دولار)، وهو العجز الأول منذ ١٨ عاما. ويشير مركز تحليل الاقتصاد الكلي لصحيفة "كومرسانت" في مقال بعنوان "فقدان المواطنين لسيولتهم"، إن "نتائج عام ٢٠١٥ كانت غير عادية بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأسر الخمسين مليون الروسية". وكانت آخر مرة شهد فيها الاقتصاد وضعاً مماثلا خلال أزمة

١٩٩٨–١٩٩٩، عندما عجزت روسيا عن سداد ديونها وانهارت عملتها إلى ربع مستواها السابق. وطبقا لما ذكرته وكالة روستات الحكومية فإن الدخل الحقيقى للسكان انخفض بنسبة ٤% عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥، وانخفضت المعاشات التقاعدية بنسبة ٣.٨%، وأن ١٢% من السكان يعيشون في مستوى الفقر المدقع أو دونه، ولا يكسب سوى ربع المواطنين الروس أكثر من ضعف الحد الأدنى للكفاف. وأشار مقال بجريدة Gazeta.ru إلى زيادة حادة في الديون المستحقة على المواطنين، وأنه خلال عام ٢٠١٥، قام ٤٠ مليون شخص، أي أكثر من نصف السكان الناشطين اقتصاديا، باقتراض ١١ تريليون روبل (١٤٢ مليون دولار) من الديون الجديدة، ولا يستطيع سوى ٨ ملايين منهم فقط دفع فوائدهم في الوقت المناسب. ورغم تجاوز الأزمة عام ٢٠١٧ واستعادة الاقتصاد الروسى لنموه من جديد، فإن الانتقال إلى مستويات الرفاهة الغربية يظل تحدى هام ويتطلب جهداً من الحكومة والشباب معاً.

إن الشباب الروسى كغيره من شباب العالم يواجه تحديات، وتغمره التطلعات والأحلام، ويموج بالحماس من أجل التمكين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الكامل، وسيكون لمشاركته الفعالة الدور الحاسم فى ترجمة تطلعاته إلى واقع معاش.